الإشاعة وأثرها على فعالية الأجهزة الأمنية السورية

معتز السيد

المركز السوري لدراسات الأمن والدفاع
SYRIAN CENTER FOR SECURITY AND DEFENSE STUDIES

مقال تحليلي

2026 - 1-5

مسداد مؤسسة بحثية مستقلة وغير ربحية، مسجّلة قانونيًا في سوريا، تُعنى بإجراء الدراسات والتحليلات المتخصصة في الشؤون الأمنية والدفاعية. تسعى المؤسسة إلى الريادة في هذا المجال على مستوى سوريا والمنطقة العربية، من خلال إنتاج معرفي علمي وموضوعي يُسهم في فهم التحديات الأمنية والدفاعية ومعالجتها بفعالية.

تهدف المؤسسة إلى أن تكون مرجعًا موثوقًا لصنّاع القرار والباحثين، ومصدرًا معرفيًا يسهم في تطوير السياسات الأمنية والدفاعية، من خلال تقديم رؤى استراتيجية قائمة على البحث الدقيق والتحليل العميق، المرتبط بالدراسات الميدانية والتفاعلات الواقعية على الأرض.

كما تولي المؤسسة اهتمامًا خاصًا برصد التحولات الجيوسياسية، وتحليل السياسات الدفاعية الإقليمية والدولية، ملتزمة بتقديم إنتاج علمي يرفع من مستوى الوعي العام، ويعزّز بيئة القرار الأمني والدفاعي الواعي والمسؤول.

يمكنكم زيارة الموقع عبر:

Misdad.org

المقدمة

تُعدّ الإشاعة في السياق السوري أكثر من مجرد خبر زائف؛ فهي أداة قادرة على التأثير في العلاقة بين المجتمع وجهاز الأمن، أو حتى إرباك بُنيته الداخلية، وتشويه صورته أمام المواطنين. ومع الوضع الانتقالي للمؤسسات الأمنية الناشئة في سوريا الجديدة، يصبح أثر الإشاعة مضاعفًا، إذ لا يقتصر على تعطيل الاستجابة الميدانية أو استنزاف الموارد، بل يمتد ليقوّض الثقة والولاء المؤسسي، ويضع الجهاز في مواجهة مباشرة مع المجتمع الذي يفترض أن يحميه.

من هنا تنطلق هذه الورقة لتحليل انعكاسات الإشاعة على أداء الأجهزة الأمنية الجديدة، وسبل الحدّ من آثارها السلبية.

الإشاعة كسلاح سياسي وأمني: من البعث إلى الثورة وما بعدها

منذ استيلاء حزب البعث على السلطة عام 1963، تحولت الإشاعة إلى أداة مركزية في إدارة الشأن الأمني والسياسي والاجتماعي السوري، ثم تطورت بعد انقلاب حافظ الأسد عام 1970 لتصبح جزءًا من نظام أمني شمولي يسيطر على جميع مناحي الحياة. وقد استُخدمت الإشاعة آنذاك لتخويف المجتمع عبر تضخيم قدرات الأجهزة الأمنية، وتشويه صورة المعارضين باتهامات بالخيانة أو العمالة أو الفساد، مع تبني إستراتيجية "صنع العدو" التي اتهمت خصوم الحكم بالطائفية والإرهاب، فيما جرى تخويف الأقليات عبر سرديات ممنهجة، لتغدو الإشاعة وسيلة ثابتة لإخضاع المجتمع عبر الخوف والترهيب[1].

مع انطلاق الثورة السورية عام 2011، وتصاعد انفتاح الفضاء الإعلامي، أصبحت منصات التواصل الاجتماعي المصدر الرئيسي للمعلومات، وهو ما ساعد المواطنين عمومًا في الوصول إلى الحقيقة في كثير من الأحيان وساهم ذلك في تعرية الأجهزة الأمنية بشكل واضح أكثر من الحالة السرية التي كانت تحيط بها نفسها تلك الأجهزة.

بالمقابل انفجر المحتوى المضلل، وانتشرت الجيوش الإلكترونية والحسابات الوهمية التي تدير حملات تضليل ممنهجة، تبث رسائل متناقضة تستهدف شرائح مختلفة من المجتمع، مما عمّق الانقسام المجتمعي، وذلك ما فرض الحاجة لبذل جهود إضافية لإعادة بناء الثقة من نقطة الصفر.

---

[1] احمد شعبان، **"صناعة الاشاعة السياسية، استخداماتها وتأثيراتها في سورية بين عام 1946 –2000"**، مجلة قلمون العدد (30)، كانون الثاني 2025، رابط الكتروني: https://n9.cl/crxkb

بعد سقوط نظام الأسد، شهدت سوريا زيادة غير مسبوقة في حجم الشائعات وانتشارها، نتيجة هشاشة الوضع الأمني والإعلامي، فأصبحت الإشاعات تنتقل بسرعة أكبر عبر شبكات التواصل، مع تضخيم الحوادث الأمنية وتوظيف المعلومات المغلوطة لأغراض سياسية وطائفية، ولم تعد الإشاعة التقليدية هي المسيطرة، بل توسعت لتشمل التزييف الرقمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي، مثل الصور والفيديوهات المولدة، التي يصعب تمييزها عن الحقيقة ما زاد من تفاقم الانقسام المجتمعي وقوض محاولات بناء الثقة في الأجهزة الأمنية[2].

تأثير الإشاعة على أداء الأجهزة الأمنية الجديدة

تشكل الشائعات تحديًا جوهريًا أمام عمل الأجهزة الأمنية والشرطية المنشأة حديثًا، إذ يمكن أن تدفع هذه الأجهزة إلى استنفارات ميدانية غير مبررة، أو إلى تحريك القوات نحو مواقع لا وجود للخطر فيها، أو إلزامها بالتحقق من بلاغات كاذبة تستنزف وقتها وجهدها ومواردها المحدودة[3]، حيث جرت عدة استنفارات في الساحل بناء على معلومات عن تحركات لفلول النظام تتخذ من منصات التواصل مسرحاً لها اكتشف كذبها لاحقا[4]، كما انتشرت إشاعات عن عمليات خطف تستهدف نساء من طائفة محددة، وهو ما نفته وزارة الداخلية بعد تحقيقات موسعة استهلكت بلا شك وقتًا وجهدًا كان يمكن توجيهه نحو تهديدات حقيقية بدلًا من ملاحقة أخبار زائفة[5].

كما أن استجابة أجهزة الأمن لمعلومة غير دقيقة أو بلاغ كاذب يترك أثرًا مباشرًا على صورتها أمام المواطنين. فعندما يكتشف الناس أن قوات الأمن تحركت بناءً على إشاعة لا أساس لها، يتولد شعور عام بعدم الكفاءة ويترسخ الانطباع بأن أجهزة انفاذ القانون عاجزة عن التحقق من صحة المعلومات قبل التحرك.

أيضاً يؤدي تواتر الشائعات عن تجاوزات أو عنف شرطي إلى إشعال غضب شعبي متصاعد، يضاعف من حدة العداء تجاه الأجهزة الأمنية الناشئة، ويقوّض قدرتها على أداء مهامها. فقد شهدت البلاد عشرات الأمثلة

---

[2] ادونيس حسن، **"الذكاء الاصطناعي سلاح تضليلي في سوريا... كيف نكشفه؟"**، منصة تأكد، تاريخ النشر: 2025/11/29، رابط الكتروني: https://n9.cl/gao8t

[3] Michael Prasad،Swatting**: "A Fictitious Threat Generating Real-World Hazards،GNET،"**12/6/2024، https://n9.cl/p6pds

[4] **"استنفار أمني في طرطوس.. المحافظ يوضح الأسباب ويوجّه رسالة إلى الأهالي"**، تلفزيون سوريا، تاريخ النشر: 2025/9/23، رابط الكتروني: https://n9.cl/dj35q

[5] **"الداخلية تبحث مع منظمات حقوقية نتائج عمل اللجان المختصة حول حالات الخطف في الساحل السوري"**،، وكالة سانا، تاريخ النشر: 2025/11/6، رابط الكتروني: https://n9.cl/j7poim

على مثل هذه الروايات، بدءًا من شائعات الإعدامات الميدانية ذات البعد الطائفي بعد الإطاحة بنظام بالأسد[6]، مرورًا بادعاءات استهداف الكوادر مثل حادثة مشفى المواساة حين اتُهم الأمن العام باقتحام المشفى وقتل طبيب، ليتضح لاحقًا أنها رواية مختلقة[7]، وصولًا إلى مقاطع مُضللة انتشرت على نطاق واسع تُظهر عناصر الأمن وهم يزيلون أشجار الميلاد بهدف تأليب المكوّن المسيحي، أو يتجاوز الأمر إلى اتهامات بتدنيس المقامات الدينية، وهي روايات سرعان ما أشعلت احتجاجات في بعض المناطق واتضح زيفها بعد التدقيق بالفيديوهات[8]. كما ظهرت لاحقًا موجة من التضليل ارتبطت بمظاهرات نظّمها أبناء الطائفة العلوية لطرح مطالب سياسية، حيث جرى تداول إشاعات عن قيام الأجهزة الأمنية باستهداف تلك التحركات وتبيّن أنها مجرد شائعات بلا أدلة[9]. هذه الأمثلة تكشف كيف تتحول الإشاعة إلى أداة خطيرة قادرة على زعزعة السلم الأهلي، وتضع الأجهزة الأمنية في صورة مواجهة مباشرة مع المجتمع الذي يفترض أن تحميه.

في السياق ذاته تُعد الشائعات من أخطر العوامل التي تُربك مسار التحقيقات الجنائية، إذ يمكن أن تدفع أجهزة إنفاذ القانون إلى اتباع خيوط وهمية أو مطاردة مشتبه بهم لا علاقة لهم بالقضية، مما يستهلك الوقت والموارد ويؤخر الوصول إلى الحقيقة. فحين تنتشر روايات غير دقيقة عن هوية الجناة أو طبيعة الأدلة، يجد المحققون أنفسهم أمام ضغوط مجتمعية وإعلامية تدفعهم إلى التحقق من مسارات لا أساس لها، وهو ما يفتح الباب أمام تضليل العدالة ذاتها.

أيضاً، قد تتأثر المحاكم والشهود بهذه الشائعات، فتتشكل قناعات زائفة تؤثر على سير المحاكمة ونتائجها. وتلعب حداثة المؤسسات الأمنية والقضائية بعد سقوط النظام دوراً في مضاعفة خطر الشائعات، لأنها لا تقتصر على إرباك التحقيقات، بل قد تُستخدم كأداة سياسية أو طائفية لتشويه صورة الأمن أو لتوجيه العدالة نحو أهداف غير محايدة، مما يقوّض شرعية الجهاز الأمني ويضعف ثقة المجتمع في العدالة.

ويمكن لإشاعة واحدة عن انفجار أو هجوم وشيك أن تكون كفيلة بإشعال شرارة الفوضى في المجتمع، إذ تنتشر بسرعة عبر وسائل التواصل، لتتحول في دقائق معدودة إلى حالة ذعر جماعي. يتدافع الناس في

---

[6] **"إعدامات وتصفية.. فوضى الشائعات تعمّ مواقع التواصل بعد الإطاحة بالأسد"**، تلفزيون سوريا، تاريخ النشر: 2024/12/11، رابط الكتروني: https://n9.cl/usa5i

[7] **"بعد انتشار أمني كثيف في محيطه.. ماذا حدث في مستشفى المواساة بدمشق؟"**، تلفزيون سوريا، تاريخ النشر: 2025/5/6، رابط الكتروني: https://n9.cl/av2vi

[8] كاثرين شير، **"حملات أخبار كاذبة عن سوريا.. هل تدفعها مجددا للحرب الأهلية؟"**، تلفزيون DW، تاريخ النشر: 2025/1/8، رابط الكتروني: https://n9.cl/zfdwc

[9] أحمد زعرور، **"تضليل في سياق التحريض والكراهية يرافق مظاهرات الساحل وحمص وحماة"**، منصة تأكد، تاريخ النشر: 2025/11/26، رابط الكتروني: https://n9.cl/lbj9z

الشوارع، ويغادرون الأماكن العامة خوفًا من خطر غير موجود، فتتعطل حركة المرور، وتُشل الخدمات الحيوية، ويُصاب النظام اليومي بالارتباك[10] .

وقد شهدت دمشق في حي المزة مثالًا حيًا على ذلك، حين تناقلت وسائل التواصل خبرًا عن انفجار كبير في حزيران 2025، ما دفع الأهالي إلى مغادرة الشوارع والمحال التجارية وسط حالة ارباك واسعة، قبل أن تؤكد السلطات لاحقًا أن الصوت ناجم عن تدريبات عسكرية وليس هجومًا[11]. وهنا تكمن خطورة الشائعات؛ فهي لا تقتصر على نشر أخبار زائفة، بل تُعيد تشكيل سلوك الجماهير وتفرض على الأجهزة الأمنية استجابات عاجلة قد تستنزف مواردها وتربك خططها.

الانعكاسات الداخلية للشائعات على بنية الأجهزة الأمنية وأدائها

تُظهر طبيعة الشائعات داخل المؤسسة الأمنية أنها لا تقتصر على إرباك الاستجابة الميدانية، بل تمتد لتؤثّر بعمق على بنيتها الداخلية وأداء ضباطها. إذ يمكن للشائعة أن تُضعف الروح المعنوية عبر خلق مناخ من الشك وفقدان الثقة بين العناصر، كما حدث في تداول إشاعات تزعم أن الأمن الداخلي يعتقل عناصر من فصائل تابعة للجيش الوطني سابقًا؛ ورغم عدم تأكيدها[12]، فإنها تولّد حالة من الريبة وتغذّي المخاوف من وجود صراعات داخلية.

لا يقتصر الأمر على ذلك، فانتشار أخبار غير مُثبتة حول فساد أو خيانة داخل المؤسسة قد يربك القيادة نفسها ويهزّ صورتها أمام مرؤوسيها، خصوصًا في ظل وجود حسابات مزيفة تبث تصريحات منسوبة إلى القيادات الأمنية[13] بهدف تشويه السمعة وإضعاف المعنويات داخل صفوف الضباط والعناصر.

---

[10] Ding, X., Zhang, X., Fan, R., Xu, Q., Hunt, K., & Zhuang, J. , Rumors and social media during crises: A conceptual framework، https://n9.cl/wdhem Journal of Management Science and Engineering March 2022

[11] "سوريا.. انفجار دمشق يثير التساؤلات وسط فوضى أمنية وإعلامية مستمرة"، موقع arabic euronews، تاريخ النشر: 2025/6/24، رابط الكتروني: https://n9.cl/fp3kn

[12] عبد السلام الحموي، "الفيديو قديم ولا يوثّق اعتقال عناصر بين فرقة الحمزة والجبهة الشامية حديثًا"، منصة تأكد، تاريخ النشر: 2025/2/13، رابط الكتروني: https://n9.cl/7y46s

[13] قصي جول، "هذا الحساب انتحالي ولا يملكه وزير الداخلية السوري أنس خطاب"، منصة تأكد، تاريخ النشر: 2025/11/28، رابط الكتروني: https://n9.cl/oa6lx

وينطبق الأمر ذاته على شائعات ذات طابع اجتماعي أو أيديولوجي، مثل الادعاء بأن قوى الأمن الداخلي في حمص تُلزم عناصرها بالصلاة أو حضور دروس شرعية[14]، وهي روايات قد تثير جدلًا داخليًا، وتضعف الانضباط، وتُحدث انقسامات بين العناصر، وتؤثر على الرغبة بالانضمام لها بوصفها جهاز وطني محايد.

أما على مستوى الولاء المؤسسي، فإن الشائعات المتعلقة بمنح مالية تَبيَّن لاحقًا عدم صحتها[15]، تخلق شعورًا بالخذلان لدى العناصر، وتُضعف ثقتهم بقيادتهم، مما يهدد ارتباطهم بالمؤسسة ويجعلهم أكثر ميلًا للتشكيك في جدوى الاستمرار ضمنها.

خلاصة وتوصيات

تكشف التجربة السورية أن الإشاعة ليست مجرد خبر زائف، بل أداة قادرة على تقويض شرعية الأجهزة الأمنية وإضعاف ثقة المجتمع بها، خصوصًا في المراحل الانتقالية التي تتسم بالهشاشة. لذلك فإن مواجهتها تتطلب رؤية شاملة تتجاوز الردود الإعلامية السريعة، وتبني منظومة مؤسسية متكاملة.

أول ما تحتاجه الأجهزة الأمنية هو تأسيس وحدة متخصصة لرصد الشائعات والتحقق منها بشكل فوري، بحيث تتحول إلى مرجع موثوق للمواطنين في أوقات الأزمات، وتصدر بيانات علنية سريعة تحد من انتشار الأخبار الزائفة. هذا الإجراء يقطع الطريق أمام التضليل ويمنح المؤسسة الأمنية القدرة على التحكم في الفضاء المعلوماتي بدل أن تكون رهينة له[16].

في الوقت نفسه، يصبح الاستثمار في حملات توعية مجتمعية أمرًا لا غنى عنه. فتعزيز الثقافة الإعلامية والقدرة على التحقق من الأخبار بين المواطنين يخلق مناعة مجتمعية ضد التضليل، ويقلل من قابلية المجتمع لتصديق الشائعات أو الانجرار وراءها. لتقليص الفجوة بين المواطن والمؤسسة الأمنية[17].

---

[14] قصي جول، **"هل ألزمت شرطة حمص عناصرها بحضور دروس شرعية وفرض الصلاة ومنع التدخين؟"**، منصة تأكد، تاريخ النشر: 2025/4/16، رابط الكتروني: https://n9.cl/oj66z

[15] ادونيس حسن، لا صحة لصدور مرسوم يقضي بمنحة استثنائية للعاملين في الدولة بقيمة 240 دولاراً، منصة تأكد، تاريخ النشر: 2025/11/26، رابط الكتروني: https://n9.cl/qtc0tx

[16] **"Security Sector Reform – Backgrounder"**, DCAF, November 2022, https://n9.cl/nqsd3r

[17] Rød, B., Pursiainen, C., & Eklund, N, Combatting disinformation – How do we create resilient societies? Literature review and analytical framework, European Journal for Security Research, January 2025, https://n9.cl/6o1f1p

كما أن تطوير قدرات الأجهزة الأمنية في إدارة المعلومات والأزمات يمثل خطوة أساسية. تدريب الضباط على كيفية التعامل مع الأخبار الكاذبة دون استنزاف الموارد أو إرباك الخطط يرفع من كفاءة المؤسسة ويمنحها القدرة على التمييز بين التهديدات الحقيقية والمفتعلة[18].

وأخيرًا، فإن بناء شراكات مع الإعلام الحكومي والمستقل بالإضافة للمجتمع المدني يشكل ركيزة أساسية في هذه المعركة. فشبكة تحقق جماعية تكشف التضليل وتدعم الثقة الشعبية بالأجهزة الأمنية، وتحوّل الإعلام من خصم محتمل إلى شريك في حماية السلم الأهلي وهي الغاية الأساسية التي توجد من أجلها هذه الأجهزة[19].

إن مواجهة الإشاعة في سوريا ليست مجرد مهمة تقنية، بل اختبار لقدرة الدولة على ترسيخ ثقافة جديدة قائمة على الوضوح والمساءلة. وعندما يشعر المواطن أن المعلومات متاحة وأن المؤسسة الأمنية لا تخفي الحقائق، يصبح تأثير الشائعات محدودًا، وتتحول من أداة تهديد إلى فرصة لإثبات جدية الإصلاح وبناء شرعية مستدامة.

[18] DCAF, ibid.

[19] Rød, B., Pursiainen, C., & Eklund, N, ibid.

المركز السوري
لدراسات الأمن والدفاع
SYRIAN CENTER
FOR SECURITY AND DEFENSE STUDIES